

Distr.: General
10 February 2017
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والثلاثون

٢٧ شباط/فبراير - ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي*

مذكرة من الأمانة

تشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي، سليمان بالدو، الذي يشمل الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ويستند التقرير إلى المعلومات التي أتاحتها للخبير المستقل حكومة مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (بعثة الأمم المتحدة) ومصادر أخرى، وخاصة منظمات المجتمع المدني، أثناء زيارته السابعة إلى مالي في الفترة من ٧ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-02058(A)



* 1 7 0 2 0 5 8 *

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - مقدمة
٤	ثانياً - الحالة العامة للبلد
٤	ألف - الوضع السياسي
٥	باء - الحالة الأمنية
٨	جيم - التحدي المتواصل لمناهضة الإفلات من العقاب
١١	ثالثاً - حالة حقوق الإنسان
١١	ألف - الحقوق المدنية والسياسية
١٥	باء - النزاعات فيما بين المجتمعات المحلية وداخلها
١٧	جيم - وضع المرأة
١٨	دال - وضع الطفل
١٩	هاء - حالة السجون
٢٠	واو - اللاجئون والمشردون داخلياً
٢٠	زاي - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٢١	رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات
٢١	ألف - الاستنتاجات
٢٣	باء - التوصيات

أولاً - مقدمة

- ١- يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٨/٣١ المعتمد في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦، والذي مدد المجلس بموجبه ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي لعام واحد بهدف مساعدة حكومة مالي فيما تتخذه من إجراءات من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وطلب إليه تقديم تقرير إلى المجلس في دورته الرابعة والثلاثين.
- ٢- وفي هذا التقرير، الذي يشمل الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، يقدم الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي، سليمان بالدو، عرضاً عن زيارته السابعة لمالي في الفترة من ٧ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ويستند التقرير إلى المعلومات المجمعة من السلطات الحكومية والهيئات التابعة للأمم المتحدة العاملة في البلد والجمعيات الوطنية والدولية المعنية بالقضايا الإنسانية والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلاً عن شهادات من جمعيات وأسر ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- ٣- ويود الخبير المستقل أن يتقدم بالشكر إلى حكومة مالي على تيسيرها لإقامته في البلد وتمكينه من لقاء جميع المسؤولين على الصعيدين الوطني والمحلي الذين طلب مقابلتهم. وأثناء زيارته السابعة، على غرار زيارته السابقة، التقى الخبير المستقل بمسؤولين رفيعي المستوى، من بينهم وزير العدل وحقوق الإنسان - حافظ الأختام، ووزير الدفاع وشؤون قدامى المحاربين، ووزيرة النهوض بالمرأة والأسرة والطفل.
- ٤- والتقى الخبير المستقل كذلك بأعضاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة ورئيسة اللجنة الوطنية الجديدة لحقوق الإنسان. وذهب أيضاً إلى تمبكتو وغوندام حيث التقى بمسؤولي السلطات المدنية وجمعيات الضحايا.
- ٥- وتباحث الخبير المستقل مع ممثلين عن المجتمع المدني وجمعيات الضحايا في شمالي مالي وجمعية للشباب، وكذلك مع ممثلين عن الائتلاف، وتنسيقية الحركات الأزوادية، والسلوك الدبلوماسي، وهيئات تابعة للأمم المتحدة.
- ٦- ويود الخبير المستقل أن يتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، محمد النظيف، ونائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية، كُين ديفيدز، وكذلك موظفي شعبة حقوق الإنسان والحماية بالبعثة. وكان الدعم التقني واللوجستي لمنظومة الأمم المتحدة في مالي ضرورياً لتيسير الزيارة السابعة للخبير المستقل ونجاحها.

ثانياً - الحالة العامة للبلد

ألف - الوضع السياسي

- ٧- منذ زيارته السادسة، في آذار/مارس ٢٠١٦، لاحظ الخبير المستقل أن التأخر في إنفاذ اتفاق السلام، بسبب انعدام الثقة بين الأطراف الموقعة، يثير شواغل عديدة ويساهم في خلق

صعوبات كبيرة في المجالات السياسية والأمنية. وتضيف هذه الصعوبات بدورها عقبات جديدة أمام تنفيذ الاتفاق وبخاصة من خلال عرقلة استعادة سلطات الدولة في المناطق المعنية وتنفيذ آلية فاعلة للتنسيق ولإجراء دوريات مشتركة.

٨- واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بوقوع حالات تخرب في صفوف جماعات مسلحة موقعة، هي جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفاؤهم وتنسيقية الحركات الأزدادية، كما شهدت مواجهات دموية بين الجماعتين في منطقة كيدال وغاو في تموز/يوليه، متخذة أبعاداً إثنية في كثير من الأحيان ومتسببة في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

٩- وفي حزيران/يونيه، توصلت حكومة مالي والائتلاف وتنسيقية الحركات الأزدادية إلى اتفاق بشأن مسألة السلطات المؤقتة في مناطق تمبكتو وغاو وميناكا وتاودينيت وكيدال. ومع ذلك، أبلغ الخبير المستقل بأن سكان تمبكتو وغاو قد أعربوا مراراً عن استيائهم من أن يتولى إدارة شؤونهم أعضاء سابقون في جماعات مسلحة. ومن جهة أخرى، تأخر تأسيس سلطات مؤقتة بسبب استياء حركات معينة موقعة من تخصيص معظم المناصب لتنسيقية الحركات الأزدادية.

١٠- وتابع الخبير المستقل سير الانتخابات البلدية في مالي، التي أجريت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر بعد ثلاث سنوات من التأخير، وذلك من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان في العملية الانتخابية. وركزت هذه المتابعة على الانتهاكات والتجاوزات المحتملة في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالانتخابات، بما يشمل أعمال التهديد والاعتقال والخطف والاعتقال التي يتعرض لها الساسة وجمهور الناخبين وأعضاء الحملات الانتخابية والإعلاميون. ووثق ما لا يقل عن ستة حوادث استهدفت موظفي الانتخابات والمرشحين قبل انتخابات ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كما شهدت منطقة موبتي قيام ستة مسلحين مجهولين على دراجة نارية بقتل مسؤول حملة حزب التضامن والتقدم في منزله.

١١- ومع أن سير الانتخابات كان سلمياً بوجه عام، سُجلت حوادث في مناطق تمبكتو وموبتي وسيغو، حيث استهدفت معظمها مكاتب الاقتراع مباشرة. وفي سيغو، اقتحم مسلحون مجهولون مراكز اقتراع وصادروا المواد الانتخابية وسرقوا دراجات نارية خاصة بموظفي الانتخابات في عدة قرى. وفي حالة أخرى، تلقى ناخبون ورئيس إحدى القوائم السياسية تهديدات بالقتل تحذيرهم من التصويت. وفي مناطق أخرى، أغلقت مكاتب اقتراع في سبع بلدات على الأقل لأسباب أمنية، وخاصة في أعقاب هجمات محددة الأهداف وتهديدات للأمن من قبل مسلحين مجهولين. وقُتل خمسة جنود ماليين في منطقة تمبكتو على يد مسلحين هاجموا قافلتهم التي كانت تنقل صناديق الاقتراع بعد الانتخابات.

باء- الحالة الأمنية

١٢- ويلاحظ الخبير المستقل أن حالة الطوارئ السارية في مالي، التي كان من المقرر انتهاءها في شهر آب/أغسطس، قد مُددت لثمانية أشهر حتى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧، ويعرب عن قلقه من التزايد الملاحظ لانعدام الأمن في شمالي البلد ووسطه. ويلاحظ كذلك مع القلق تزايد الأحداث الأمنية في منطقة باماكو. ويلاحظ أنه في يوم وصوله لهذه المهمة، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرضت قافلة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في مالي لهجوم في منطقة موبتي على يد

عناصر مسلحة فجرت عبوة ناسفة يدوية الصنع قبل أن تطلق النار على المركبات. وأسفر الحادث عن سقوط ثلاثة قتلى، هما مدنيان اثنان وأحد جنود حفظ السلام، بينما أصيب ٨ آخرون من قوات حفظ السلام. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، في كمين على محور دويتزا - بامبارا ماودي أعلنت مسؤوليتها عنه لاحقاً حركة أنصار الدين، قُتل ثلاثة عناصر من القوات المسلحة المالية وأصيب خمسة آخرون.

١٣- وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجم تسعة مسلحين مجهولين مركبة تابعة لمنظمة غير حكومية بالقرب من تمبكتو. وأثناء الهجوم، ضرب المهاجمون اثنين من الركاب وسلبوا متعلقاتهما. كما أطلق المهاجمون النار على مركبة أخرى مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة شخص بجراح خطيرة.

١٤- ويعرب الخبر المستقل عن قلقه بشكل خاص إزاء التغلغل التدريجي للجماعات المتطرفة التي تروج لنموذج متشدد من الإسلام في مناطق مختلفة من وسط وجنوبي مالي، وهي موبتي وغاو وسيغو، مع إمكانية انتقالها إلى الجنوب. وسيطر مسلحون على قرية بوني في منطقة موبتي لمدة ٢٤ ساعة في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، وصل مسلحون على دراجات نارية إلى قرية أكابار في ميانكا وأمرؤا الباعة بالامتناع عن التدخين لأن الشريعة تحرم السجائر. وهددوا بالعودة بانتظام لضمان احترام الشريعة وفرض عقوبات صارمة على الباعة الذين لا يلتزمون بهذه القاعدة. وأصرت هذه الجماعات أيضاً على الفصل بين الرجال والنساء في جميع الأنشطة بما في ذلك في المدارس وعند آبار المياه، وعلى فرض قيود على النساء في الأماكن العامة.

١٥- وأعرب الخبر المستقل عن قلقه كذلك إزاء أحداث أمنية عديدة سُجلت في منطقة باماكو، وكان لها أثر سلبي على حالة حقوق الإنسان. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي بلدة بانامبا، على بعد ١٣٠ كيلومتراً من باماكو، تعرضت قوات الدرك لهجوم شنته جماعة من ٢٩ عضواً من جماعات مسلحة يشتبه بأنهم جهاديون، حيث سرقوا سيارة وخمس دراجات نارية. ثم أضرموا النار في المصرف، ولكنهم لم ينجحوا في فتح الخزانة. كما هاجموا السجن حيث حرروا ٢١ محتجزاً. واختفى أحد حراس السجن بعد الهجوم، وفتح الدرك تحقيقاً في الأمر.

١٦- وتمثل الحالة العامة لانعدام الأمن في معظم بلدات الشمال وفي بلدات معينة في موبتي حلقة مفرغة تُبعد القضاة والعناصر الفاعلة الأخرى في النظام الجنائي. وهذا الابتعاد يشجع الإفلات من العقاب ويجعل السكان في حالة بالغة من الهشاشة. ومن آذار/مارس حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، سجلت شعبة حقوق الإنسان والحماية ١٣١ هجوماً على أهداف مدنية (٥٨ حالة في تمبكتو، و٢٧ في غاو، و٢٩ في موبتي، و١٠ في ميناكا، و٤ في كيدال، و٢ في سيغو، و١ في باماكو). ولهذه الهجمات عموماً أثر سلبي على الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان. وتمثلت معظم الحالات في السطو المسلح على مركبات نقل عام ودراجات نارية وماشية وممتلكات مختلفة سُلبت من التجار والأفراد. وكثيراً ما ترتبط انتهاكات حقوق الأفراد بحالات سوء المعاملة والإعدامات السريعة أثناء السطو المسلح على ركاب المركبات. وتلقى الخبر المستقل معلومات عن حالة اغتصاب أثناء هجوم على مركبة نقل عام على يد مسلحين مجهولين في دائرة نيافونكي. وكانت منطقة تمبكتو هي الأكثر تأثراً بالأحداث ذات

الطابع الأمني، ولا سيما مناطق غوسّي وبامبارا ماودي وليري في دوائر غورما رهاروس ونيافونكي وكذلك محاور الطرق في دائرة غوندام.

١٧- وبين شهري نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وثقت شعبة حقوق الإنسان والحماية ما مجموعه ٢٤ هجوماً غير نظامي على أهداف مدنية أو عسكرية: استهدف ٢٣ منها أفراد ومنشآت الأمم المتحدة وجنود قوة بارخان، فيما كان المدنيون هدفاً لهجوم واحد من هذا النوع. واتسم أسلوب العمليات باللجوء إلى مدافع الهاون وزرع الألغام واستخدام العبوات الناسفة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى وقوع ٦ هجمات متعمدة على أفراد بعثة الأمم المتحدة ومنشأتها، أعلنت حركة أنصار الدين مسؤوليتها عن اثنتين منها، ونُسبت اثنتان إلى تنسيقية الحركات الأروادية واثنتان إلى الائتلاف. وبلغ مجموع ضحايا الهجمات الأربع والعشرين ٤٦ ضحية (٣٥ عسكرياً منهم ١٥ قتيلاً و ٢٠ جريحاً، و ١١ مدنياً منهم ٣ قتلى و ٨ جرحى).

١٨- ومن جهة أخرى، استهدف ٤٠ هجوماً القوات المسلحة المالية ورموز الدولة في مالي، مما أسفر عن سقوط ١٤٧ ضحية (١٤٢ عسكرياً منهم ٥٥ قتيلاً و ٨١ جريحاً، و ٥ مدنيين منهم قتل واحد و ٤ جرحى من بينهم امرأة وطفل). واستهدفت تلك الهجمات بالدرجة الأولى، سواء كانت بالألغام أو بمتفجرات أخرى، نقاط تفتيش وحراسات ومركبات وموظفين تابعين للدولة في مالي. وأسفر الهجوم الذي شنته حركة أنصار الدين والتحالف الوطني للحفاظ على هوية شعب الفولا وإعادة العدالة إلى معسكر نامبالا الشرقي في ١٩ تموز/يوليه عن مقتل ١٧ جندياً وإصابة ٣٠ آخرين، وعن الاختفاء القسري لستة من أفراد القوات المسلحة المالية. ويؤثر هذا العدد الآخذ في التزايد للضحايا العسكريين على معنويات القوات وعلى نظرة السكان لعجز الحكومة عن حماية المجتمعات المحلية، كما يثير التساؤل بشأن معرفة كيفية رعاية الدولة لأسر العسكريين القتلى والجرحى.

١٩- ومقارنة بالأشهر السابقة، وثقت شعبة حقوق الإنسان والحماية، ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وآذار/مارس ٢٠١٦، ٧ هجمات ضد أهداف تابعة للقوات الدولية (بعثة الأمم المتحدة وقوة بارخان وبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي) أسفرت عن إصابة ٣ عسكريين، و ٤ هجمات على القوات المسلحة المالية ورموز الدولة في مالي أسفرت عن سقوط ٦ ضحايا (قتيلان وأربعة جرحى)، و ١٤٦ هجوماً على أهداف مدنية أسفرت عن سقوط ١٦٣ ضحية من بينهم ١٥٩ مدنياً. ويرجع تزايد الهجمات ضد أهداف تابعة للقوات الدولية والمالية جزئياً إلى عمليات مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها قوة بارخان والقوات المسلحة المالية على السواء. ويلاحظ عدم حدوث تغير فيما يتعلق بالهجمات التي تستهدف المدنيين.

٢٠- وسمع الخبير المستقل كثيراً عن جماعات مسلحة كثيرة تعقد الوضع الأمني. وشهد شهر حزيران/يونيه نشأة جماعة سياسية - عسكرية جديدة في منطقة موبتي، هي جماعة التحالف الوطني للحفاظ على هوية شعب الفولا وإعادة العدالة. وتهدف هذه الجماعة إلى الدفاع عن مجتمع الفولا، مع أن عدداً من جمعيات الفولا القائمة لم توافق على إنشاء هذه الحركة الجديدة. وقد تكون هذه الجماعة قد حلت نفسها في تشرين الأول/أكتوبر. وظهرت جماعة مسلحة جديدة في ميناكا، وهي حركة إنقاذ أزواد، التي تتألف من منشقين عن تنسيقية الحركات الأروادية. وفور تشكيلها، تحالفت هذه الجماعة مع جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس

وحلفائهم، وأنشأت حركة إنقاذ أزواد نقاط تفتيش في منطقتي غاو وميناكا، مما يشكل تهديداً للسكان المدنيين ولحماية حقوق الإنسان. ويعد الوضع أكثر تقلباً منذ استئناف المواجهات بين تنسيقية الحركات الأزدادية والائتلاف في تموز/يوليه.

٢١- ويعرب الخبر المستقل عن قلقه إزاء شعور السكان بانعدام الأمن. فعجزت الدولة عن حمايتهم بحفز ظهور جماعات الدفاع الذاتي، بل ويمكن في بعض الأحيان أن يدفع بالسكان المتضررين إلى اللجوء إلى الجماعات الجهادية لضمان حمايتهم. والمستوى الحالي من استياء سكان المناطق المعنية إزاء السلطات المحلية يجب أخذه بعين الاعتبار. فقد علم الخبر المستقل أن نقابات عمال النقل في غاو وممثلين عن منظمات المجتمع المدني قد نظموا في تشرين الأول/أكتوبر إضراباً لمدة ٤٨ ساعة احتجاجاً على غياب رد من الحكومة على الهجمات المسلحة المتكررة على امتداد طريق غاو - موبتي. فضلاً عن ذلك، أرسل تجمع منظمات المجتمع المدني أيضاً إلى المحافظ مذكرة لإخطاره بإضراب وقطع لطريق غاو - موبتي من ٢٠ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر احتجاجاً على تدهور الوضع الأمني على هذا الطريق المحوري.

٢٢- وفي تمبكتو، أضرب عمال النقل على القوارب احتجاجاً على انعدام الأمن على محور تمبكتو - بيز. وتشير مصادر إلى أن الإضراب أعقب الحادثة التي وقعت في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر على هذا المحور في تيندجامبان، على بعد ١٨ كيلومتراً إلى الشرق من تمبكتو، حيث هاجم مسلحان بائع سمك وسرقوا دراجته النارية ومتعلقاته. وفي منطقة تمبكتو، تظاهر المعلمون ثلاث مرات احتجاجاً على انعدام الأمن في المنطقة بعد مقتل اثنين منهم في كمين استهدف مركبة كانت تسير على محور نيافونكي - تونكا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر في تمبكتو، توجه متظاهرون إلى مكتب المحافظ لمطالبة قوات الدفاع والأمن المالية وبعثة الأمم المتحدة بضمان الحماية على الطرق. وشهدت غوندام ودير مظاهرات مماثلة في اليوم نفسه.

٢٣- وأبلغ الخبر المستقل بحدوث مظاهرة عنيفة في ضيعة كونا، إلى الشمال من موبتي، في ٢٦ آذار/مارس. وأفاد الشهود بأن حشداً من أكثر من ألف شخص، من بينهم نساء وأطفال، تظاهر في شوارع كونا من أجل التعبير عن الاستياء من تدهور الوضع الأمني، وخاصة تزايد حالات سرقة الماشية وغياب رد من السلطات المالية. ولاحق جانب من الحشد أفراداً زُعم تورطهم في حالة انعدام الأمن تلك. ونتيجة لذلك، قُتل شخص يبلغ من العمر خمسة وثلاثين عاماً، وأضرمت النار في حانة محلية اعتُبر أنها تُستخدم في الاتجار غير المشروع.

جيم - التحدي المتواصل لمناهضة الإفلات من العقاب

٢٤- يتابع الخبر المستقل حالات رمزية مذكورة في تقاريره السابقة ويشير إلى عدم إحراز تقدم ملحوظ بشأنها. ومنذ عام ٢٠١٢، قُدمت إلى السلطات القضائية المختصة شكاوى تتعلق بما لا يقل عن ١٥٧ حالة من انتهاكات حقوق الإنسان فيما يتصل بالأزمة في شمالي البلد والانقلاب في باماكو. ولكن لا يزال هناك تحفظ بشأن فتح التحقيقات القضائية التي تتسم، في حال فتحها، بالبطء الشديد في كثير من الأحيان. ولم يحدث تقدم إلا في ملف "القبعات الحمراء" عندما بدأت، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر محاكمة أمادو هايا سانغو، قائد

المجلس العسكري في عام ٢٠١٢، و١٧ من المتهمين المشاركين، من بينهم أصحاب رتب رفيعة في الجيش المالي، حيث يحاكمون بتهمة خطف واغتيال ٢١ عسكرياً.

٢٥- ويشير الخبر المستقل إلى أن الملف الذي يخص ١٢٥ ضحية، من بينهم ٤٠ من الناجين من العنف الجنسي في تمبكتو، وهو موضوع شكاوى قدمتها جمعية معنية بالضحايا أمام النيابة العامة لتمبكتو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، لم يشهد أي تقدم حتى الآن. ومع ذلك، فهو يود أن يبرز حدوث تقدم محدود في ملفات معينة تخص العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ويعقد القضاة الذين ينظرون هذه القضايا جلسات استماع منذ بضعة أشهر، وخاصة بفضل الصندوق الاستئماني لتيسير اللجوء إلى القضاء وحماية الضحايا والشهود.

٢٦- ومن جهة أخرى، تم الاستماع إلى ١٢ سيدة من ضحايا العنف الجنسي أمام مركز مكافحة الإرهاب في باماكو. ولكن لا تزال صعوبة الأمر تتمثل في البعد عن المحكمة الوحيدة المختصة بالاستماع إلى الضحايا وهي موجودة في باماكو، في مركز مكافحة الإرهاب بالبلدية الثالثة. وتأمل المنظمات المعنية بالضحايا في أن يعمل هذا المركز على مستوى المناطق من أجل الاستماع إلى الضحايا.

٢٧- ويعرب الخبر المستقل عن أسفه بسبب بطء الإجراءات القضائية. وهو لم يلحظ أي تقدم في الإجراءات القضائية المتورط فيها عسكريون بخلاف قضية الاغتيال المتعلقة بالقبعات الحمراء. وأثار الخبر المستقل، أثناء زيارة سابقة، مشكلة بطء الإجراءات وضرورة المضي في إصلاح القانون العسكري. ومن ضمن القضايا التي تابعها الخبر المستقل قضية الاغتصاب الجماعي في سيفاري، في آذار/مارس ٢٠١٥. وكان المحرض الرئيسي عسكرياً، ورغم أن المدعَيْن المتورطَيْن في القضية قد أودعا الحبس، يبدو وأن العسكري يتمتع بحصانة كاملة بفضل إجراء خاص وُضع لحاملي الصفة العسكرية.

٢٨- ويشير الخبر المستقل إلى أن سير عمل المحاكم في مناطق الشمال لا يزال يمثل مشكلة. فمحكمة موبتي وخمس دوائر قضائية أخرى في المنطقة تعمل. ويضطلع قضاة دائرتين قضائيتين بعملهم من موبتي. ويمثل هذا الوضع مشاكل أكيدة للمتقاضين. وتعمل خمس من أصل تسع محاكم في منطقتي تمبكتو وغاو بشكل جزئي. ولا تزال محكمة كيدال مغلقة تماماً منذ عام ٢٠١٢.

٢٩- ويذكر الخبر المستقل بأن سلطات مالي أطلقت منذ عام ٢٠١٣ سراح نحو ٢٢٠ شخصاً كانوا قد اعتقلوا في سياق النزاع في شمالي البلد، وكان ذلك بصفة أساسية تلبية لطلب من الجماعات المسلحة في إطار تدابير الثقة المتعلقة باتفاق السلام. ووفقاً لبعض منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان (الجمعية المالية لحقوق الإنسان والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان)، فإن ٤٦ شخصاً على الأقل ممن أطلق سراحهم يشتبه في ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب أو انتهاكات خطيرة أخرى لحقوق الإنسان. وعلى مستوى منطقة غاو، فإن عدداً من الأشخاص المعتقلين والمحتجزين لتورطهم في أعمال إجرامية أسفرت عن مقتل مدنيين وعسكريين (هجمات بالسلاح ضد القوات المسلحة المالية وزرع عبوات ناسفة يدوية الصنع) قد أطلق سراحهم تحت ضغط الجماعات المسلحة.

٣٠- وأحاط الخبير المستقل علماً بأن جلسات المحاكم الجنائية عقدت في بامako وموبتي طوال شهر أيار/مايو. ومن بين الـ ١٨٠ قضية منظورة، كانت ١٦ منها تخص ٤٥ شخصاً متهمين بارتكاب خروقات خطيرة تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن من بين هؤلاء الأفراد الـ ٤٥، هناك ٣٢ حكم عليهم غيابياً، وصدرت على معظمهم أحكام بالإعدام، وتم تخفيف العقوبة بعد ذلك إلى السجن مدى الحياة.

٣١- ومع ذلك، وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، هناك مؤشرات على تشغيل مركز قضائي متخصص قريباً، عُيّن قائده في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ويعتبر قرار تعيين الأعضاء الآخرين لهذا اللواء، الذين حددت هويتهم بالفعل، المرحلة النهائية بالدوائر الإدارية. وسيفتح هذا التشغيل آفاقاً جديدة في مجال مكافحة الإرهاب.

٣٢- ويؤكد الخبير المستقل أنه من الضروري مساندة الضحايا في سعيهم إلى تحقيق العدالة، وأعرب عن سروره لإعلان مشروع الصندوق الاستئماني لشعبة حقوق الإنسان والحماية الذي يستهدف مساعدة ١١٣ من الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان وآخرين من ضحايا الجرائم الخطيرة ذات الصلة بالنزاع المسلح. وبظل غياب الأموال الضرورية لوضع برامج الدعم والمتابعة النفسية - الاجتماعية من قبل الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تحدياً كبيراً أمام حماية هذه الفئات من الأشخاص.

٣٣- وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تم اجتياز مرحلة هامة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة للجرائم الأكثر خطورة التي ترتكب في شمالي وجنوبي مالي منذ عام ٢٠١٢، وذلك مع بدء نظر قضية أمادو هايا سانوغو وشركائه المتهمين في سيكاسو، والذين يحاكمون لدورهم المفترض في اغتيال ٢١ من أصحاب القبعات الحمراء الذي اختفوا في ٣٠ نيسان/أبريل و١ أيار/مايو ٢٠١٢.

٣٤- ويعرب الخبير المستقل عن ارتياحه للتطور الإيجابي المتمثل في تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. فقد تم تعيين جميع رؤساء الفروع الإقليمية والمستشارين الإقليميين ومدوني الأقوال. وستكون هناك خمس لجان فرعية (النوع، والبحث عن الحقيقة، ومساندة الضحايا، وأوجه الجبر، والتوعية والمصالحة، والدراسات والتقارير والتوثيق). كما انتهى مجلس الوزراء، في ١٨ أيار/مايو، من تعيين المفوضين العشرة الجدد، ومن بينهم خمسة ممثلين للجماعات المسلحة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تقرر وفقاً لمرسوم أصدره مجلس الوزراء توسيع تشكيل اللجنة ليضم ٢٥ عضواً بدلاً من ١٥ عضواً. ويعرب الخبير المستقل عن قلقه لغموض المساومات التي سمحت بتعيين الأعضاء العشرة الجدد. فمن بين الأعضاء الخمسة والعشرين، هناك تسعة ممثلين للجماعات المسلحة. ويرحب الخبير المستقل بالإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة لتفعيل اللجنة، ويلاحظ أن شعبة حقوق الإنسان والحماية، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، تضع نماذج للتدريب من أجل تعزيز القدرات في مجال مكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وقد أعلن عن الانطلاق الفعلي لعملية الإدلاء بالأقوال في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويود الخبير المستقل التشديد على أن تضع اللجنة سياسة أكثر دينامية للاتصال، حيث تفيد المعلومات المتاحة لديه بأن كثيراً من المتحاورين في تمبكتو لم يستشاروا أو يشاركوا في العملية أثناء الزيارة الميدانية التي قام بها وفد اللجنة.

٣٥- ويرحب الخبير المستقل بآلية تبادل المعلومات التي وُضعت في نيسان/أبريل بين إدارة شعبة حقوق الإنسان والحماية ووزارة العدل وحقوق الإنسان. وتعرض الشعبة عبر هذه الآلية حالات الانتهاكات الموثقة من قبل موظفي حقوق الإنسان، فيما تقوم الوزارة بالرد وتأمين المتابعة وتحديث التدابير التصحيحية المتخذة. ويعد إنشاء إدارة لحقوق الإنسان في الوزارة، عقب اعتماد السياسة الوطنية لحقوق الإنسان في ٧ أيلول/سبتمبر، خطوة على طريق التقدم. ولاحظ الخبير المستقل أن تبادل المعلومات بين الشعبة والهيئات القضائية يجري أيضاً على المستوى الإقليمي.

٣٦- ويرحب الخبير المستقل بإصدار قانون إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مالي، في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، وفقاً للمبادئ المؤطرة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وستقوم اللجنة لدى الحكومة والبرلمان بدور استشاري في مجال قضايا حقوق الإنسان. ويشجع الخبير المستقل هذه الهيئة الجديدة على الشروع في المساعي الضرورية لاعتمادها من قبل اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويعرب عن أمله، بفضل التعاون الوثيق مع شبكة البرلمانيين للدفاع عن حقوق الإنسان داخل برلمان مالي، في حدوث دفعة على طريق اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مالي.

٣٧- ويعرب الخبير المستقل عن ارتياحه لبدء الدعوى التاريخية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ضد مسؤول الشرطة الإسلامية للأدب السابق، أحمد الفقي المهدي، أمام المحكمة الجنائية الدولية. فقد أقر قضاة المحكمة، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بأن السيد المهدي مذنب بجريمة حرب لقيادته عملية تدمير مبان ذات طابع ديني وتاريخي في تمبكتو في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٢، وأصدروا عليه حكماً بالسجن تسع سنوات. ويعرب الخبير المستقل عن أمله في أن تكون هذه القضية بمثابة رسالة قوية ضد نهب وتدمير التراث الثقافي عبر العالم. ومع ذلك، فإنه يتمنى أن يرى المهدي ملاحقاً أيضاً عن الجرائم التي ارتكبها ضد مدنيين أثناء احتلال تمبكتو عام ٢٠١٢.

٣٨- ويود الخبير المستقل أيضاً تهنئة المجتمع المدني على المبادرات التي أُخذت على طريق مكافحة الإفلات من العقاب، وخاصة إعداد مشروع قانون يتعلق بحماية الشهود والضحايا ومتابعة مساعي الضحايا باهتمام أمام الهيئات القضائية.

ثالثاً- حالة حقوق الإنسان

ألف- الحقوق المدنية والسياسية

٣٩- تلقى الخبير المستقل معلومات تشير إلى أحداث كان لها آثار سلبية على حقوق الإنسان والوضع الأمني، منها الهجمات غير النظامية على بعثة الأمم المتحدة وقوات مالي، والأعمال المسلحة لقطاع الطرق، وزرع العبوات الناسفة يدوية الصنع، والهجمات التي تستهدف منظمات الإغاثة الإنسانية.

٤٠- ووثقت شعبة حقوق الإنسان والحماية، في الفترة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ٢٤٣ حالة انتهاك وتجاوز لحقوق الإنسان، وهي ١٢٢ انتهاكاً و ١٢١ حالة تجاوز، أسفرت عن ٦٢٨ ضحية. وبالتالي، حدثت زيادة واضحة في الحالات بالمقارنة مع الفترة السابقة، لأن الشعبة كانت قد وثقت في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٦، ١٠٩ حالات انتهاك وتجاوز أسفرت عن ٣٥٥ ضحية. وترتبط عوامل زيادة حالات الانتهاك والتجاوز لحقوق الإنسان، من بين أمور أخرى، بالعديد من حالات قطع الطرق والنزاعات فيما بين المجتمعات المحلية، وحالات إعدام بلا محاكمة لم يجر بشأنها أي تحقيق عاجل في المناطق الواقعة تحت سيطرة الدولة. ومن ثم تبرز مسؤولية الدولة من باب الإهمال. وأخيراً، من الملائم الإشارة إلى المواجهات المتفرقة بين تنسيقية الحركات الأروادية وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم منذ تموز/يوليه ٢٠١٦، التي أسفرت عن تجاوزات إزاء أفراد عشائر الطوارق لدى المتحاربين (وبصفة أساسية الإيفوغا والإمغاد والفصائل المتحالفة).

١- انتهاكات حقوق الإنسان من قبل القوات المسلحة المالية

٤١- لاحظت شعبة حقوق الإنسان والحماية، خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، انخفاضاً طفيفاً في عدد الذين أُلقت القبض عليهم قوات الدفاع والأمن المالية وحلفاؤها فيما يتصل بالنزاع وأو الإرهاب (١٨٧ من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ مقابل ٢٢٤ من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٦). وتعد نسبة الاعتقالات ذات الدوافع المرتبطة بتهمة الإرهاب متطابقة (٨٨ في المائة). وخلال تلك الفترة، شنت قوات الدفاع والأمن المالية عمليات لمكافحة الإرهاب، وخاصة في منطقتي موبتي وسيغو. وقد تورطت هذه القوات في سياق تلك العمليات في انتهاكات لحقوق الإنسان وخاصة في إعدامات تعسفية ومعاملة غير إنسانية ومهينة وأعمال تعذيب وحالات احتجاز غير قانونية، فضلاً عن حالة اغتصاب. كما ارتكبت السلطات المالية انتهاكات عن طريق الإهمال، وخاصة بسبب غياب أو بطء التحقيقات في الأحداث التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان للمواطنين.

٤٢- وأبلغ الخبير المستقل بأن القوات المسلحة المالية تورطت في ثلاث عمليات إعدام بإجراءات موجزة في ديابالي، بمنطقة سيغو، وذلك أثناء عملية عسكرية بدأت في ٧ نيسان/أبريل. كما تلقى معلومات بشأن تعرض أحد المحتجزين للتعذيب أثناء اعتقاله من قبل عناصر من القوات المسلحة المالية، وذلك عقب تلك العملية الخاصة بمكافحة الإرهاب. وذكر المحتجز أن رقبته وُضعت في مواجهة أنبوب العادم لمركبة رباعية الدفع. وأشارت شعبة حقوق الإنسان والحماية إلى أن ادعاءات التعذيب على يد القوات المسلحة المالية خلال هذه العمليات باتت أكثر تكراراً. وفي ليلة ١١ أيار/مايو، وقعت حالة عنف جنسي أخرى قام بها أحد عناصر القوات المسلحة في إحدى نقاط التفتيش في كوروما. وزُعم أن الجندي اقتاد الضحية إلى مسكنه واغتصبها. وحتى لحظة تحرير هذا التقرير، لم يكن الفاعل المزعوم قد قدم للاستجواب ولا بدأت أية إجراءات قضائية.

٤٣- وعلم الخبير المستقل بأنه، أثناء المظاهرات التي اندلعت في غاو في ١٢ تموز/يوليه وفي بامكو في ١٧ آب/أغسطس، قُتل ثلاثة أفراد وأُصيب أكثر من ٧٠ آخرين بسبب استخدام السلطات للقوة المفرطة. وفي غاو، كان الأمر يتعلق بمظاهرة ضد فرض سلطات مؤقتة. وفي

باماكو، تدهورت الحال في مظاهرة جرت أمام المحكمة تأييداً لأحد المعلقين الإذاعيين، حيث أشعل المتظاهرون النار في عدد من السيارات، وردت قوات الأمن بقنابل مسيلة للدموع وبإطلاق الرصاص الحي. وبسبب هذه الأحداث، يتعين على الشرطة الوطنية المالية أن تلتزم بصرامة بالمهنية المطلوبة في استخدام القوة ضد المتظاهرين.

٤٤- في ٣٠ أيار/مايو، قتلت المجموعة القتالية المشتركة بين الأسلحة "إلو"، وهي جزء من قوات الأمن المالية، مدنياً في الخمسين من عمره في غوندام. وكان الضحية ينتمي إلى مجتمع بيلا طوارق المحلي، ووقع الحادث على طريق دوكوربا، على محور كاني - تمبكتو. وشرعت قوات الدرك في غوندام في إجراء تحقيق في الحادث، وهو لا يزال جارياً.

٤٥- في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى متخصّصون في حقوق الإنسان في موبتي لقاء مع أحد أفراد مجتمع شعب الفولا المحلي، كان الحرس الوطني قد ألقى القبض عليه في ٢٥ أيلول/سبتمبر في قرية غيديو، بمنطقة موبتي، حيث اشتبه في كونه إرهابياً. وأكد المحتجز أن اعتقاله استند إلى مظهره البدني (بالإشارة إلى طول لحيته وشعر رأسه). وقد امتد احتجاز هذا الشخص لنحو شهر دون أن يوجه إليه أي اتهام رسمي.

٤٦- وسعت القوات الدولية عملياتها المحددة الهدف ضد عناصر يشتبه في أنها إرهابية في منطقة كيدال. وقد اضطلعت قوة بارخان بجزء تزايد حجمه من اعتقالات أشخاص ذوي علاقة بالنزاع. ويشير الخبير المستقل إلى استمرار ورود ادعاءات عن قيام قوة بارخان بعمليات احتجاز تعسفي وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. وأبلغ بأن قوات من بعثة الأمم المتحدة ربما تكون قد تورطت في ثلاث حالات انتهاك لحقوق الإنسان، ويجري حالياً بحث هذه الادعاءات من قبل المحقق الوطني وفريقه فضلاً عن قسم السلوك والانضباط في البعثة.

٢- انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الجماعات المسلحة

٤٧- في الفترة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، سجلت شعبة حقوق الإنسان والحماية ١٤٣ حالة لأشخاص مسلوبي الحرية على يد جماعات مسلحة: تنسيقية الحركات الأزوادية، والائتلاف، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، بخلاف جماعات مسلحة غير محددة. وخلال الفترة موضع الدراسة، أدى استئناف المواجهات المسلحة المتفرقة بين الجماعتين الموقعتين، وهي تنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف، إلى زيادة عدد الاعتقالات بين أعضاء الجماعتين. كما وثقت الشعبة، خلال نفس الفترة، ٣١ حالة اعتقال لمن يشتبه في أنهم مقاتلون تابعون لتنسيقية الحركات الأزوادية أو الائتلاف من قبل الجماعة الأخرى المتورطة في النزاع. وقد أُطلق سراح الجميع قبل نهاية الفترة. ومنذ ٣٠ أيلول/سبتمبر، لا يزال ١٣ عضواً محددو الهوية من جماعات مسلحة ومن القوات المالية (٥) من القوات المالية، و٥ من الائتلاف، و٢ من التنسيقية، و١ من حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا) محتجزين لدى التنسيقية (٦) والائتلاف (١) وحركة أنصار الدين (٥) وجماعة غير معروفة (١).

٤٨- وفضلاً عن ذلك، استمر خلال الفترة المذكورة تسجيل حالات الاختطاف والاختفاء القسري على يد الجماعات المسلحة في مناطق موبتي وغاو وتبكتو وكيدال، وهي حالات كانت تُلاحظ خلال الفترات السابقة. وهكذا، فقد اختُطف ما لا يقل عن ٧٦ رجلاً، بينهم صبيان،

خلال الفترة ما بين نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (٢٠ رجلاً و٣ صبية خلال الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وآذار/مارس ٢٠١٦). ومن بين هؤلاء المذكورين أخيراً، سجلت شعبة حقوق الإنسان والحماية اختطاف ٥ أعضاء من القوات المسلحة المالية في نامبالا منذ تموز/يوليه ٢٠١٦ على يد حركة أنصار الدين، وعضوين من تنسيقية الحركات الأزوادية على يد جماعة مجهولة (عُثر على أحدهما ميتاً ولا يزال الآخر في عداد المفقودين)، واختطاف ثلاثة من موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمدة ٦ أيام على يد حركة أنصار الدين، واختطاف ٦٨ من المفترض أنهم مدنيون على يد الائتلاف (٥٣) والتنسيقية (٢) وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (٤) والتحالف الوطني للحفاظ على هوية شعب الفولا وإعادة العدالة (١) بخلاف جماعة مسلحة مجهولة (٨). وفي نهاية الفترة، كان حوالي ١٥ من المدنيين لا يزالون في عداد المخطوفين على يد الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (٢)، والائتلاف (٢)، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (٢)، وجماعة مجهولة (٨).

٤٩- وتورطت جماعات مسلحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في هجمات مباغته على السكان المدنيين في مناطق الشمال. ويتعلق الأمر بوجه خاص بكماين تنصيبها عناصر مسلحة مجهولة تستهدف المدنيين على طول الطرق الرئيسية أو بهجمات أثناء أيام السوق أو ضد المؤسسات العسكرية أو الحكومية أو ضد رموز أخرى للدولة. وتشكل إقامة نقاط تفتيش على محاور الطرق من قبل جماعات مسلحة، فضلاً عن كونها انتهاكاً سافراً لاتفاق السلام، تهديداً للسكان المدنيين ولحماية حقوق الإنسان. وتمارس كل الجماعات المسلحة هذه الأنشطة، وقد علم الخبير المستقل أنه في لحظة ما بلغ عدد نقاط التفتيش التي نصبها تنسيقية الحركات الأزوادية في منطقة تمبكتو ٢٠ نقطة. وأصبحت هذه النقاط أماكن لا يتراز ونهب السكان. كما وقع العديد من الأحداث استهدفت منظمات غير حكومية. وتلقى الخبير المستقل عدة تقارير تفيد بأن عدداً ممن يشتبه بأنهم أعضاء في جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم يستقلون مركبات تحمل رموزاً للجماعة قاموا باقتحام مخزن تابع لبرنامج الأغذية العالمي في كيدال، في ٦ حزيران/يونيه، وسرقوا كميات من المساعدات الإنسانية تعادل ما يكفي لمدة شهر. وأثناء قيام الخبير المستقل بمهمته، لم تكن لجنة الأمن المشتركة للأزواد في كيدال قد فتحت تحقيقاً بشأن هذا الحادث.

٥٠- وسلط الضوء على تورط جماعات مسلحة في انتهاكات حقوق الإنسان. ووفقاً للمعلومات تلقاها الخبير المستقل، فإن الانتهاكات التي تُسبب إلى تنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف وجماعات مجهولة أيضاً، في تمبكتو وغاو وكيدال، تشمل بصفة أساسية حالات سرقة بالإكراه وإعدام تعسفي وسوء معاملة وتهريب. وتشكل هذه الأفعال انتهاكاً سافراً لاتفاق السلام، وبالنسبة للدوريات المشتركة المقررة في الاتفاق، تبرز هذه التطورات ضرورة القيام بعملية إصلاح. كما اتسم الموقف بنزوح جماعي للسكان المدنيين ونهب ممتلكاتهم.

٥١- وكان الخبير المستقل قد أشار بالفعل إلى الجماعات المتطرفة التي تهاجم كلاً من سلطات مالي والقوات الدولية، والتي تزداد تجاوزاتها ضد المدنيين. ويود أيضاً الإشارة إلى بعض الأحداث التي وقعت في منطقتي تمبكتو وموبتي. ففي يومي ٧ و٨ آب/أغسطس، تعرضت دار الشباب في غوسي، بمنطقة تمبكتو، لهجوم أثناء حفل موسيقي نظمته الشباب. وقُتل شاب في السابعة عشرة من عمره وأصيب ثلاثة آخرون بالرصاص. وقد كشفت الجماعة المتطرفة العنيفة

في المنطقة صراحة عن عدائها للأنشطة الموسيقية والاجتماعية. وفي ٩ آب/أغسطس، عُثر في بلدة أتورشان على جثة مقطوعة الرأس لأحد أفراد مجتمع البربر في السادسة والأربعين من عمره. وكان قد اختطف ليلة ١٠-١١ آذار/مارس ٢٠١٦ على يد ثلاثة أفراد يزعم انتماءهم لهذه الجماعة المتطرفة نفسها. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، قُتل أحد معلمي القرآن كان يعيش في منطقة موبتي بسبب علاقاته الوثيقة مع القوات المسلحة المالية وقيامه بدور مترجم أثناء اعتقال أحد الجهاديين المزعومين.

٥٢- وتهاجم هذه الجماعات السلطات المالية وقوات الأمن والسكان والقوات الدولية. ومثال بارز على ذلك أنه في ٢٣ أيار/مايو، قام مسلحون مجهولون يستقلون دراجة نارية بقتل مندوب وزارة المياه والغابات ومساعدته في بلدة ديالوب بمنطقة موبتي. وكان هذا المندوب هو الممثل الوحيد للحكومة الموجود في البلدة.

باء- النزاعات فيما بين المجتمعات المحلية وداخلها

٥٣- لا يزال القلق يساور الخبر المستقل بشأن النزاعات فيما بين المجتمعات المحلية وداخل المجتمع الواحد، وكذلك بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي تشكل أحد المخاطر الأكيدة بالنسبة لعملية السلام. فقد اطلع على الأحداث الخطيرة التي وقعت خلال الفترة المعنية، وقد تدخلت السلطات في عدد معين من النزاعات من أجل تهدئة التوترات.

٥٤- وتابع الخبر المستقل النزاع الذي نشب فيما بين المجتمعات المحلية في ١٣ نيسان/أبريل في قرية أدجورا، على بعد ٥٠ كيلومتراً إلى الشمال من غوسي بمنطقة تمبكتو، بين فصيلي الإيفوغا والإموشاغ بمجتمع الطوارق. وأكدت المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان اغتيال عضوين من مجتمع الإيفوغا بسبب نزاع قديم على الأراضي بين فصيلي الطوارق المتعارضين وعدد من السلطات المحلية. ووفقاً للمصادر نفسها، فإن مرتكبي الحادث كانوا ينتمون إلى فصيل الإموشاغ. ومنذ ذلك الحادث، زاد المجلس الأعلى لوحدة الأزواد (وهو جماعة مسلحة قريبة من مجتمع الإيفوغا) وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفاءهم من عدد المقاتلين المنتشرين في القرية. ولدواعي القلق من إمكانية وقوع مواجهة أشد عنفاً، عقد وفد يضم السلطات الإدارية لدائرة غورما وقرية أدجورا عدة اجتماعات مع مسؤولي المجتمعين المحليين من أجل تخفيف حدة التوتر ومنع تصاعد العنف فيما بين المجتمعات المحلية.

٥٥- وفي مطلع أيار/مايو اشتدت حدة العنف فيما بين المجتمعات المحلية في ماليانا بين مجتمعي شعب الفولا والبابارا، الذي بدأ في نيسان/أبريل وأسفر عن مقتل ٢٥ شخصاً. وجاء رد فعل الحكومة سريعاً، وتمثل في جهد لاحتواء الموقف وإدارته عن طريق إرسال وفد وزاري إلى المنطقة، وعقد اجتماع بين المجتمعين المحليين، وإلقاء القبض على ٣٧ من المشتبه بهم. ومن الضروري أن تعقب هذه المبادرات تحقيقات وملاحقات قضائية مناسبة. وفي نيسان/أبريل، تسبب العنف فيما بين المجتمعات في إحياء نزاع قديم على أراض في تمبكتو. ووقعت مواجهة بين الفصيلين المتعارضين المنتمين لمجتمع الطوارق، مما دفع جماعتين مسلحتين إلى زيادة وجودهما العسكري في البلدة. وفي حادث آخر، قام ستة مسلحين ينتمون إلى مجتمع شعب الفولا بقتل المساعد الثالث لعمدة بلدة كيري وأحد مسؤولي شباب بابارا. وثأراً لذلك، قُتل أربعة من

مجتمع شعب الفولا في ماليمانا. وفي حزيران/يونيه، وقعت حالاتاً عنف فيما بين المجتمعات المحلية وحالة نزاع على أراضٍ في موبتي أسفر عن سقوط ١٨ قتيلاً وإصابة ٤٥ شخصاً.

٥٦- وأبلغ الخبير المستقل بأنه في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أسفر نزاع فيما بين المجتمعات المحلية بين صغار الفلاحين من مجتمع دوغون في قرية غيناديو ومزارعي مجتمع شعب الفولا بقرية لوساغو بمنطقة موبتي عن جرح سبعة أشخاص (أربعة قصر من مجتمع دوغون، وثلاثة قصر من مجتمع شعب الفولا). وأعرب الخبير المستقل عن قلقه من أن قوات الدرك لم تجر تحقيقاً بشأن هذا الحادث. وأصاب هذا الموقف السكان المحليين بالإحباط وأثار المخاوف فيما يتعلق بدور الدولة في تأمين الحماية للمدنيين بالمنطقة.

٥٧- وأبلغ الخبير المستقل بوقوع أعمال ثأرية أخرى وتوترات بين الجماعات المختلفة، مما أدى إلى فرض حظر على شراء سلع الجماعات الأخرى ومصادرة أراضيها. واستهدفت مثل هذه الإجراءات أحياناً أفراد مجتمع شعب الفولا بصفة خاصة، بسبب الاشتباه في أنهم يشجعون أو يدعمون هجمات إرهابية. وقد يكون من المفيد عقد منتدى للمصالحة كما هو مذكور فيما يلي لتبديد التوتر في مثل هذا النوع من المواقف.

٥٨- وفيما يتعلق بإجراءات التصدي لهذه التوترات فيما بين المجتمعات المحلية، يود الخبير المستقل الإشارة إلى منتدى المصالحة الذي نُظم في دائرة نيونو في سيغو يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وشارك في هذا المنتدى الذي استمر يومين أكثر من ٨٠٠ شخص، من بينهم والي دائرة تينينكو وعمدة كيري ورئيس قرية ماليمانا (يرافقه وفد يضم أكثر من ثلاثين شخصاً) ومحافظ منطقة سيغو وكذلك المجتمع المدني وممثلون عن حكومة مالي (وزير المصالحة الوطنية وبعض أعضاء البرلمان). وفي ختام منتدى المصالحة، أعربت سلطات بلدة كيري ووفد بامبارا من ماليمانا بقيادة رئيس القرية عن اعتذارهم إلى رئيس قرية نامبالا وأسر الضحايا الحاضرين. وقد اعتُمد قرار يسمح بحرية التنقل لأعضاء مجتمعي شعب الفولا والبامبارا في بلدة كيري. وفضلاً عن ذلك، اعتُمدت توصية بالشروع في ملاحظات قضائية لمرتكبي هذه الأفعال.

جيم- وضع المرأة

٥٩- أولى الخبير المستقل اهتمامه الخاص بشكل دائم لأعمال العنف التي تتعرض لها المرأة. فتحدث أثناء مهمته في تمبكتو مع عدد من ضحايا المنطقة التي لم تشهد بعد تطوراً ملحوظاً في سبل اللجوء إلى القضاء. واقتصر الأمر فقط على سماع أقوال ١٢ امرأة تعرضن للعنف الجنسي، وذلك في مركز مكافحة الإرهاب في بامكو وبمساعدة من الصندوق الاستئماني للجوء إلى القضاء وحماية الضحايا والشهود، وهو من إنجاز الجمعية المالية لحقوق الإنسان والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان. وتواصل هاتان المنظمتان التنفيذ ببطء الإجراءات القضائية. وقد أبلغ الخبير المستقل بأن جمعية ضحايا القمع الذي تمارسه الحركات المسلحة قدمت منذ عام ٢٠١٥ ثلاث شكاوى إلى محكمة الدرجة الأعلى في تمبكتو. ومع ذلك، وفقاً لمسؤولي هذه الجمعية، لم تتخذ المحكمة أي إجراء يتعلق بالتحقيق في هذه الشكاوى. كما أن بعد المسافة عن القضاء المختص الوحيد لسماع أقوال الضحايا، في مركز مكافحة الإرهاب بالدائرة الثالثة في بامكو، يشكل تحدياً كبيراً في مجال مكافحة الإفلات من العقاب.

٦٠- واستمع الخبير المستقل لأقوال العديد من الضحايا الذين لم يقدموا شكاوى إما خشية أعمال تأرية أو خوفاً من التعرض للوصم، وهو ما من شأنه الإسهام أيضاً في تشجيع الإفلات من العقاب في إطار الظروف الحالية في مالي. وأكد أن إطلاق سراح مرتكبي هذه الانتهاكات، من أمثال هوكا هوكا وهو قاض إسلامي سابق، ومحمد موسى وهو المفوض الإسلامي السابق للآداب في مدينة تمبكتو، وكلاهما لا يزال يعيش في المنطقة، ليس بالقرار الذي يدعم حماية حقوق الضحايا في العدالة والجبر.

٦١- وتعد الهيئات المكلفة بتحمل أعباء العلاج الطبي والنفسي - الاجتماعي وإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي لضحايا العنف الجنسي ذوي العلاقة بالنزاع غير كافية في البلد، وخاصة في الشمال. وفي هذا السياق، يود الخبير المستقل الترحيب بمشروعين يمولهما المشروع سريع الأثر التابع لبعثة الأمم المتحدة، في كل من غوندام وتمبكتو، وأيضاً بالمشاريع المماثلة التي يدعمها المجتمع المدني الوطني والدولي بهدف الإسهام في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المتضررة من النزاع وإعادة إدماجها في المجتمع.

٦٢- ويشير الخبير المستقل إلى أنه لا يوجد حتى الآن قانون بشأن مكافحة العنف الجنساني وأن هذا العنف والممارسات الضارة مثل ختان الإناث والزواج القسري والمبكر والعبودية الجنسية والاعتصاب أمور مستمرة في تعريض المرأة للخطر. كما أن اعتماد وتطبيق مثل هذا القانون الذي يجعل من الاعتصاب مخالفة جنائية أمران مهمان للغاية.

٦٣- وكان الخبير المستقل قد أعرب في التقرير السابق عن ارتياحه للقانون الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الذي يقضي باتخاذ تدابير لتعزيز المساواة بين الجنسين في المناصب التي تشغل بالتعيين وبالانتخاب عن طريق تحديد حصة تبلغ نسبتها ٣٠ في المائة على الأقل لتمثيل كل من الجنسين. ويعرب الخبير المستقل عن أمله في أن يرى قريباً اعتماد مرسوم بتنفيذ هذا القانون. فمثل هذا الإجراء مهم لإدراج احتياجات وشواغل المرأة في برامج مختلفة. ويشجع الحكومة على وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ في صيغتها النهائية بهدف تأمين تنفيذ البرنامج الوطني للمساواة بين الجنسين.

٦٤- وفي تطور إيجابي، حضر ٢٥ قائداً سياسياً وعسكرياً من الائتلاف، يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه، حلقة عمل نظمتها بعثة الأمم المتحدة بشأن الانتهاكات الجنسية ذات العلاقة بالنزاع. وأسفرت حلقة العمل عن توقيع رئيس الائتلاف من جانب واحد على بيان لتسجيل التزامه بمكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ويلاحظ الخبير المستقل أيضاً أن الائتلاف قد طرح خطة عمله التي سيثبت تنفيذها الفعلي التزام مختلف مكونات الائتلاف بمكافحة هذا النمط من العنف.

٦٥- وأعرب الخبير المستقل عن صدمته لدى سماعه بوقوع عملية اغتصاب جماعي لفتاة في الخامسة عشرة من عمرها في آب/أغسطس ٢٠١٦ في موبتي. وقدمت أسرة الفتاة شكوى، إلا أنه تم إطلاق سراح ستة من المشتبه بهم السبعة الذين اعتقلتهم قوات الدرك مقابل دفع مبلغ مالي بصورة معلنة. وأفادت قوات الدرك في سيفاري بأن التحقيق قد أُغلق لعدم وجود أدلة.

دال - وضع الطفل

٦٦- يعتبر الأطفال في مالي ضحايا للعنف بصورة مباشرة وغير مباشرة. ومن أشكال العنف الكثيرة التي يتعرض لها الأطفال: تجنيدهم على يد الجماعات المسلحة وتعرضهم للإصابة والموت بسبب الذخائر غير المنفجرة أو الرصاص الطائش، فضلاً عن عدم حصولهم على الخدمات الأساسية بسبب انعدام الأمن.

٦٧- ويشير الخبير المستقل إلى أن وجود أطفال جنود في صفوف الجماعات المسلحة الموقعة قد لوحظ بصفة خاصة عقب المواجهة التي وقعت في كيدال في ٢١ تموز/يوليه. فقد لجأ أربعة أطفال إلى معسكر بعثة الأمم المتحدة ووضعوهم على النحو الواجب تحت سلطة المكتب الوطني لحماية الأطفال. وتم أيضاً في المستشفيات توثيق حالات لأطفال جنود مصابين بالرصاص.

٦٨- وفي نيسان/أبريل، رفض موظفو الصحة المكلفون بحملة التطعيم ضد شلل الأطفال الذهاب إلى إحدى قرى موبتي خوفاً من انعدام الأمن السائد في المنطقة. وأعرب الخبير المستقل عن صدمته لدى اكتشاف بعثة الأمم المتحدة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر لشحنة من الأسلحة تشتمل على ذخائر ومتفجرات مخبأة في مدرسة غاو التي كانت البعثة بصدد تجديدها. وكانت الأسلحة مخبأة في سبعة من الفصول الدراسية التسعة في مجمع مدرسي في تابانكور (١٢٠ كيلومتراً إلى الشمال من غاو).

٦٩- وأعرب الخبير المستقل عن حزنه لدى علمه بسقوط العديد من الأطفال بين قتيل وجريح من جراء ذخائر غير منفجرة أو رصاص طائش. ففي ١٣ آب/أغسطس، لقيت طفلة في الخامسة من عمرها مصرعها وأصيب ثلاثة من الصبية بجروح بينما كانوا يلعبون بمتفجرات من مخلفات الحرب في كيدال. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، قُتل تلميذ في الثانية عشرة من عمره ينتمي إلى مجتمع دوغون المحلي في موبتي برصاصة طائشة أثناء عملية اغتيال استهدفت أحد معلمي القرآن. وفي غاو، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل شاب في الثامنة عشرة من عمره لدى التقاطه قبلة يدوية غير منفجرة ليلعب بها. ومات أثناء نقله إلى مستشفى غاو. كما أصيب في نفس الحادث شاب في السادسة عشرة من عمره بجروح طفيفة في الوجه. وفي تمبكتو، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل صبي في السابعة من عمره وأصيب آخر في التاسعة من عمره بجروح خطيرة من جراء انفجار عبوة ناسفة يدوية الصنع في قرية دينغو. وأعرب الخبير المستقل عن قلقه من معلومات تلقاها عن وجود عناصر مسلحة تابعة لتنسيقية الحركات الأزوادية تستقل من أربع إلى خمس مركبات عند مدخل أحد المراكز الصحية في كيدال. ويحظر القانون الدولي الإنساني وجود مقاتلين داخل المنشآت المحمية مثل المستشفيات أو المراكز الصحية أو على مقربة منها.

هاء - حالة السجون

٧٠- يحيط الخبير المستقل علماً بأن وزارة العدل وحقوق الإنسان شكلت، في آذار/مارس ٢٠١٦، فريقاً عاماً لتقييم ظروف الاحتجاز. وفي شهر أيار/مايو، تسبب الجو الحار في تفاقم الظروف السيئة للاحتجاز مما أدى إلى وفاة خمسة محتجزين في سجن بامكو المركزي. وكان رد فعل الوزارة سريعاً، وعقدت جلسات استثنائية لعلاج مشكلة اكتظاظ السجون.

٧١- وكان تزايد عدد الأفراد المحتجزين سراً لدى أجهزة الأمن في دولة مالي ولدى القوات الدولية أحد أكبر شواغل الخبير المستقل. ففي نهاية أيلول/سبتمبر، بلغ إجمالي عدد هؤلاء المحتجزين ١٠٤ أشخاص. واشتد قلق الخبير المستقل من جراء رفض قوة بارخان وأجهزة المخابرات دخول شعبة حقوق الإنسان والحماية إلى المباني التابعة لكلا الكيانين، وذلك رغم نداءات الشعبة المتكررة في تقارير سابقة للموافقة على هذا الدخول.

٧٢- ومع ذلك، يعرب الخبير المستقل عن ارتياحه للسماح لشعبة حقوق الإنسان والحماية بالدخول لأول مرة إلى أماكن الاحتجاز العسكرية التابعة لقوات الدفاع والأمن المالية، وذلك في غاو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٧٣- وأشار الخبير المستقل إلى أن منسق لجنة الأمن المشتركة للأزواد في كيدال أكد اتخاذ إجراءات للسماح بدخول الخدمات الطبية إلى المحتجزين في منشآتها في كيدال. وكانت شعبة حقوق الإنسان والحماية قد أثارت أكثر من مرة مسألة إمكانية الحصول على الرعاية الصحية وتهوية الزنازين.

واو- اللاجئين والمشردون داخلياً

٧٤- أبلغ الخبير المستقل بأن أكثر من ١٣٥ ٠٠٠ مواطن مالي لا يزالون يعيشون في مخيمات اللاجئين، وأن هناك ٣٦ ٧٠٠ من المشردين داخلياً. كما أبلغ بأن تدفقات اللاجئين من مالي استمرت بوصول نحو ٢ ٠٠٠ لاجئ إلى مبرا في موريتانيا منذ منتصف أيلول/سبتمبر. ويأتي اللاجئون من بلدي غوندام ونيافونكي التابعين لتمبكتو وبلدة نيونو التابعة لسيغو. ويرجع هؤلاء نزوحهم إلى انعدام الأمن بسبب قطاع الطرق والأنشطة الإرهابية في مناطقهم الأصلية. وقد أعرب مشردون داخليون وصلوا يومي ٢٤ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى قرى البدو الرحل التابعة لبلدة تيلمسي (منطقة غاو) عن مخاوفهم إزاء العمليات العسكرية المشتركة بين قوة بارخان والجيش المالي على مقربة من الحدود مع موريتانيا.

٧٥- ويشير الخبير المستقل إلى أن بعض الأسر التي غادرت قرية كيري، عقب حادث ماليمانا في نيسان/أبريل وأيار/مايو، والتي لجأت إلى منطقة سيغو، تحتاج إلى مساعدة إنسانية. فبعد شهور من نزوحها، لم تتلق تلك الأسر بعد أية مساعدة من المؤسسات الوطنية والمجتمع الإنساني.

٧٦- ويلاحظ الخبير المستقل أيضاً أن مهاجرين استُهدفوا وتعرضوا للاعتداء بصورة منتظمة أثناء رحلتهم عبر مالي. ففي منطقة غاو، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت شاحنة تقل ٧٠ مهاجراً لهجوم من قبل مسلحين مجهولين كانوا يستقلون شاحنة صغيرة على طول محور غاو - كيدال، بعد تابانكور. ويدرك الخبير المستقل أنه من الصعب معرفة هوية الجماعات المسلحة التي تسيطر على المنطقة بشكل واضح، مما يجعل من العسير تحديد هوية مرتكبي هذه الأفعال. ومع ذلك، اعتقلت عناصر ميليشيا غاندا إيزو سائق الشاحنة ونقلته إلى لواء الدرك في غاو حيث فُتح تحقيق. وحتى أثناء زيارة الخبير المستقل لمالي، تعرضت شاحنة تقل نحو ٢٠ مهاجراً لهجوم على محور غاو - كيدال، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر.

زاي- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٧٧- يحيط الخبير المستقل علماً بمعدلات الفقر المرتفعة للغاية، وانعدام الأمن الغذائي، خاصة في المناطق الريفية، بل أيضاً في الجنوب وفي باماكو. ويلاحظ أن عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي قد شهد زيادة منتظمة على مدى الفترة. وفي أيلول/سبتمبر، أفاد تقييم وطني للأمن الغذائي والتغذية بأن ٢٥ في المائة من سكان مالي لا يزالون يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وكان نحو ٥٠٠ ٠٠٠ شخص يحتاجون لمساعدة غذائية فورية.

٧٨- وتعود الهجمات المتكررة على موظفي العمل الإنساني إقبال المساعدة الإنسانية. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لوحظ تصاعد عدد الهجمات على العاملين في المجال الإنساني بمنطقة ميناكا وذلك طوال شهر أيلول/سبتمبر. وبالمثل، شكلت سرقات سيارات الإسعاف في منطقة تمبكتو مصدراً للقلق. ونظراً لتزايد الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والمنظمات غير الحكومية، فإن عدداً من المنظمات نظر في تعليق أنشطته في ميناكا وتمبكتو.

٧٩- ويعوق انعدام الأمن الراهن أيضاً إمكانية الحصول على الخدمات الصحية. ففي نيسان/أبريل، رفض موظفو الصحة المكلفون بحملة التطعيم ضد شلل الأطفال الذهاب إلى إحدى قرى موبتي خوفاً من انعدام الأمن السائد في المنطقة. وفي تمبكتو، هاجمت جماعة من المسلحين المجهولين أحد المراكز الصحية في بلدة غاربا - كوارا وأخذوا ما به من أجهزة وأدوية. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، سرق مسلحون سيارة إسعاف في تمبكتو.

٨٠- ويرحب الخبير المستقل بأن لدى مالي الآن مؤسسة مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). ويشير إلى أن باستطاعة هذه المؤسسة القيام بدور أساسي في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق إسداء المشورة وصياغة التوصيات الموجهة إلى الحكومة كي تذكرها بالتزاماتها وفقاً للقانون الدولي.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

٨١- لاحظ الخبير المستقل أن الوضع الأمني في شمالي مالي هش للغاية حيث تتجدد مواجهات قاتلة بين الجماعات التي وقعت اتفاق السلام في تموز/يوليه ٢٠١٥. كما يشير إلى ظهور جماعات مسلحة جديدة وإلى نشاط قطاع الطرق أو نشاط عناصر خارجة عن السيطرة من الجماعات المسلحة في وسط البلد. وقد أدت هذه الحالة إلى تدهور وضع حقوق الإنسان في البلد. فالهجمات والسرقات التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني كل أسبوع تقريباً لها عواقب على توصيل المساعدة الإنسانية إلى السكان.

٨٢- وتعتبر أنشطة الجماعات المتطرفة في وسط البلد مدعاة للقلق. فالهجمات تزداد تعقيداً وجرأة. ويشير الخبير المستقل إلى أن انتحارياً قُتل في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر في مدينة تمبكتو أثناء هجوم تم إحباطه كان يستهدف أفراد حفظ السلام التابعين لبعثة

الأمم المتحدة (على بعد ١ كيلومتر من معسكر البعثة). فقد اقترب الانتحاري من قافلة دورية تابعة لوحدة للبعثة في الشارع الرئيسي بالقرب من المستشفى ومن استاد البلدية في تمبكتو. وهي منطقة مزدحمة بالسكان في المدينة. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، استهدف هجوم انتحاري مطار غاو. وتشكل هذه الحالة تهديداً لأمن مالي والمنطقة، بما ينطوي على أثر سلبي على جميع حقوق الإنسان. ويشير الخبير المستقل إلى أن الهجمات موجهة ضد قوات الأمن والدفاع المالية ومؤسسات الدولة فضلاً عن وحدات البعثة. وبظل الوضع الأمني في وسط وشمالي مالي هشاً.

٨٣- ويعتبر الحضور غير الكافي لقوات الأمن المالية خارج باماكو والمدن الرئيسية موضع قلق. حيث يوفر هذا الحضور الضعيف لقوات الأمن، فضلاً عن الفقر وعدم المساواة، مناخاً ملائماً للإرهاب. وكان الخبير المستقل قد أكد في تقاريره السابقة أن البعد الخاص بالحالة الأمنية في مالي فيما يتعلق بالجماعات المتطرفة يتسم بتعقيدات تتجاوز حدود البلد. ويرى أن على المجتمع الدولي وبلدان المنطقة مساعدة مالي على إيجاد حل شامل وכלي لمسألة الأمن.

٨٤- ومن أجل قيام سلام دائم، يؤكد الخبير المستقل على ضرورة وضع حد لِمناخ الإفلات من العقاب على الانتهاكات والتجاوزات سواء تلك التي تعرضت لها حقوق الإنسان في الماضي أو ما تتعرض له في الحاضر. ولا بد من وضع استراتيجية لإجراء تحقيقات والشروع في ملاحقات قضائية بصورة منهجية لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، حتى ولو كان الفاعل المفترض أحد موظفي الدولة.

٨٥- ويشير الخبير المستقل إلى الضرورة القصوى لإعادة سلطة الدولة في مالي. فقد أُبلغ بأن جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفاءهم لديها مركز احتجاج في بلدة دجيوك، في غاو، وأن شعبة حقوق الإنسان والحماية التابعة لبعثة الأمم المتحدة قد مُنعت من دخول هذا المركز في أيار/مايو. وإضافة إلى ذلك، تم تكليف أحد مسؤولي جماعة طوارق إمغاد بحل الخلافات والنزاعات التجارية عن طريق الوساطة والمفاوضات الودية، بينما أُحيلت المسائل المتعلقة بالجريمة إلى اختصاص أحد المرابطين في تامكوتات، الذي يفترض أنه سيحل هذه المسائل وفقاً للشرطة. وكان الخبير المستقل قد سمع بالفعل عن مشاركة "قضاة" تقليديين/دينيين يستعرضون الشؤون المدنية والقضائية والدينية وفقاً للشرطة الإسلامية في غياب سلطات قضائية علمانية في بعض مناطق غاو. كما أن استقلال هؤلاء القضاة التقليديين الذين يعملون في مناطق تسيطر عليها الجماعات المسلحة ليس واضحاً.

٨٦- ويلاحظ الخبير المستقل وجود التزام من الشركاء الدوليين بالمساعدة في تعزيز قدرات مؤسسات مالي في مجال حماية حقوق الإنسان. فالجهود التي تبذلها في مالي كل من بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري وعدد من العناصر الفاعلة الأخرى مشجعة. فهم يعملون على المساعدة في حماية المدنيين وإعادة سلطة الدولة ومكافحة سوء التغذية المزمن. ويوجد هذا الدعم أيضاً على الصعيد الإقليمي، خاصة مع عمل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي. وهناك مؤشرات إيجابية أخرى تشمل عدم انتهاك وقف إطلاق النار

منذ منتصف أيلول/سبتمبر وانخفاض عدد حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان خلال الشهور الأخيرة. ويلح الخبير المستقل على جميع أطراف اتفاق السلام بأن تجدد التزامها بتطبيقه الكامل، وخاصة بنوده المتعلقة بحقوق الإنسان.

باء- التوصيات

٨٧- يؤكد الخبير المستقل على توصياته السابقة ويقدم التوصيات التالية.

٨٨- يوصي الخبير المستقل سلطات مالي بما يلي:

(أ) اتخاذ تدابير لتفعيل عمل مركز مكافحة الإرهاب في الدائرة الثالثة في الأقاليم من أجل الاستماع إلى الضحايا وإعمال حقهم في العدالة والإسهام في مكافحة الإفلات من العقاب؛

(ب) التأكد من توفر الشفافية في التحقيقات والإجراءات التأديبية والملاحقات القضائية المتعلقة بمن تورط من أفراد قوات الأمن في انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى وزارة الدفاع وقوات الأمن تسجيل ونشر تقارير بانتظام بشأن ما يزعم من وقوع تجاوزات وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان يرتكبها جنود، وبشأن عدد الجنود الذين اتُخذت بحقهم تدابير تأديبية أو أحيلوا إلى الجهات القضائية؛

(ج) اتخاذ كافة التدابير الممكنة كي يؤدي نمو إجمالي الناتج المحلي إلى تحقيق خفض تناسبي في معدلات فقر السكان. ويوصي الخبير المستقل الحكومة بالألا تدخر أي جهد في هذا الصدد؛

(د) العمل على أن تؤمن شبكة البرلمانيين المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان الاتصال بالمنظمات غير الحكومية والعناصر الفاعلة الوطنية الأخرى في مجال حقوق الإنسان والأحزاب السياسية من أجل التوعية ووضع استراتيجيات إعلامية بشأن حقوق الإنسان. وبوجه خاص، يتعين على الشبكة أن تستخدم كافة الإجراءات البرلمانية لممارسة عملها الرقابي على جميع المسائل الخاصة بحقوق الإنسان؛

(هـ) العمل مع القوات الدولية على أن تكون جميع التدابير التي تتخذها هذه القوات متوافقة مع التزاماتها بموجب القانون الدولي. وفي هذا الصدد، يشيد الخبير المستقل بحكومة مالي والقوات الدولية لانتباه كل منهما لمؤشرات التعصب ولليقظة إزاء التطرف؛

(و) العمل على أن تتلقى قوات الأمن تدريباً على إدارة الحشود والسيطرة عليها وأن تراعي السلطات العامة المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وأن تُطلع عليها المسؤولين عن إنفاذ القوانين وأشخاصاً آخرين مثل القضاة وأعضاء النيابة والمحامين وممثلي السلطتين التنفيذية والتشريعية بالإضافة إلى الجمهور بصفة عامة.

٨٩- يوصي الخبير المستقل الجماعات المسلحة بما يلي:

(أ) الإحاطة علماً بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بشأن حقوق الطفل وخاصة فيما يتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والتي تقضي بأن تمتنع الجماعات المسلحة في أي ظرف من الظروف عن تجنيد من تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً أو استخدامهم في الأعمال العدائية؛

(ب) احترام أحكام الفقرة ٥ من المادة ٧ من اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا، الموجهة مباشرة إلى الجماعات المسلحة. وتحظر هذه الأحكام على هذه الجماعات بوجه خاص تجنيد أي شخص بالقوة، أو اختطاف رهائن أو احتجازهم، أو ممارسة العبودية الجنسية، أو الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال.

٩٠ - ويوصي الخبير المستقل المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) مساعدة سلطات مالي على الشروع في إجراء ملاحقات قضائية ضد مرتكبي أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والمحرضين على هذه الانتهاكات، وذلك من أجل مكافحة الإفلات من العقاب؛

(ب) تقديم الدعم والمساعدة التقنية والمالية للجهود التي تبذلها السلطات لتعزيز قدرات النظام القضائي على الوفاء بالتزاماته؛

(ج) مواصلة الدعم والمساعدة التقنية والمالية لإعانة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة تمكين ضحايا العنف الجنسي من الاستفادة من المساعدة والجبر المناسبين على الصعيدين الطبي والنفسي.